PEACE TRACK
initiative

٣

حزمة أدوات التحليل النوعي للنزاعات والمناصرة من أجل السلام

الأداة الثالثة: كتابة أوراق السياسات الموجزة

شكر وعرفان

تتوجه مؤسسة مبادرة مسار السلام بعميق الشكر والعرفان لشركائنا في مجموعة نحو سلام نسوي من قيادات المجتمع المدني والقيادات السياسية لمساهمتهن ومشاركاتهن الفاعلة في إثراء الأدوات:

- **الأداة الأولى:** تحليل النزاعات القائمة على أساس النوع الاجتماعي
- **الأداة الثانية:** المناصرة لبناء السلام
- **الأداة الثالثة:** كتابة أوراق السياسات الموجزة

كما تتوجه مؤسسة مبادرة مسار السلام بجزيل الامتنان للمنظمات الشريكة في إخراج هذه الأدوات بدءً برابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WILPF) ونخص بالشكر رولا المصري وسلمى كحالة وياسمين حسن لتوفير المعلومات حول تحليل النزاعات القائم على أساس النوع الاجتماعي. كما تتوجه مؤسسة مبادرة مسار السلام بالشكر الجزيل للدعم السخي من وزارة الخارجية الهولندية ووزارة الخارجية الكندية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (NORAD)، ومؤسسة مادري (MADRE)، وصندوق السلام الابتكاري لمؤسسة آيكان (ICAN)، والصندوق العالمي للنساء، وشبكة التغيير الاجتماعي. كما تعرب مؤسسة مبادرة مسار السلام عن جزيل الشكر لجامعة أوتاوا ولمبادرة نوبل للنساء لتقديم الدعم الفني المستمر.

فريق إعداد الأدوات

المؤلفة الرئيسية: د. سوسن الرفاعي

معدة النسخ الأولى: ساريا غزاوي

المراجعة: رشا جرهوم و وجد بارحيم و سارة المحبشي و هند عميران و ليزا البدوي

حقوق الطبع محفوظة

©2023 لمؤسسة مبادرة مسار السلام - يُمنح الإذن للاستنساخ والنسخ والتوزيع غير التجاري لهذه الأداة أو أجزاء منها طالما تظل حقوق الطبع محفوظة للمؤسسة الناشرة؛ ولا يتم تغيير النص أو نقله أو البناء عليه؛ وفي حال إعادة استخدام أو توزيع، يتم توضيح هذه الشروط للآخرين.

طريقة إدراج المرجع

(اسم الأداة)، الرفاعي وآخرون (2023)، مؤسسة مبادرة مسار السلام، كندا.

للمزيد من المعلومات

يرجى التواصل مع مؤسسة مبادرة مسار السلام المستضافة في جامعة أوتاوا في مركز حقوق الإنسان والبحوث والتدريب، شارع 57 لويس باستير، أوتاوا، أونتاريو، K1N6N5، كندا.

info@peacetrackinitiative.org

www.peacetrackinitiative.org

قائمة المحتويات

- السياسات الموجزة : تعريفها وأهدافها
- عناصر دورة تطوير السياسات العامة
- هيكل ومكونات أورق السياسة الموجزة:
- تحديد الجمهور المستهدف
- إستخدام النمط الصحيح
- صياغة الحجة
- الأفكار الرئيسية
- مشكلة السياسة وخلفيتها
- التوصيات
- الرسومات التوضيحية
- مرفق رقم 1: نماذج أوراق سياسات موجزة

١. الأهداف

تهدف حزمة الأدوات لتحليل النزاعات القائم على النوع الاجتماعي و المناصرة من أجل السلام الى تمكين الناشطات النسويات، العاملين و العاملات في المجتمع المدني و العمل الإنساني بالإضافة الى ممثلي الحكومة من مهارات إدماج النوع الاجتماعي في أعمال بناء السلام. كما تمكن الحزمة من أن إحتياجات النساء يتم تلبيتها بشكل فاعل ومستدام.

٢. السياسات الموجزة : تعريفها وأهدافها

ورقة السياسات الموجزة هي مكمل لصيغ المعلومات الأخرى، مثل دراسات السياسات أو المؤتمرات، ولا تعتبر ورقة سياسة مكتملة أو يمكن تصنيفها كاستراتيجية إتصال قائمة بذاتها.
"وتستخدم ورقة السياسة الموجزة لتوفير معلومات حول توصية السياسة إلى جمهور غير متخصص في المجال من صانعات وصانعي القرارات وأصحاب المصلحة من أجل إقناعهم بأن الاقتراح واقعي وموثوق وملائم"[1]

عناصر دورة تطوير السياسات العامة:

تشمل الدورة الأساسية لصناعة السياسات العامة ستة خطوات (أنظر الرسم البياني أدناه)[2]، ويركز هذا الدليل على الخطوات الثلاثة الأولى، التي تدور حول عملية التفكير واختيار السياسات البديلة المناسبة بناء على تحليل واقعي ومدعوم بالأدلة؛ من المهم جداً أن ننظر إلى عملية صنع السياسات من منظور النوع الاجتماعي وصياغة التوصيات بحيث تستجيب لإحتياجات النساء والفتيات وتعكس أولوياتهن، وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري دمج حقوق النساء والمبادئ النسوية، في كل من مراحل دورة صناعة السياسات، بداية من البحث وصولاً إلى التوصيات.

1Young, E. & Quinn, L. 2017. An essential guide to writing policy briefs. Berlin: International Centre for Policy Advocacy. https://www.icpolicyadvocacy.org/sites/icpa/files/downloads/icpa_policy_briefs_essential_guide.pdf [2019, October 16].
2 Ibid

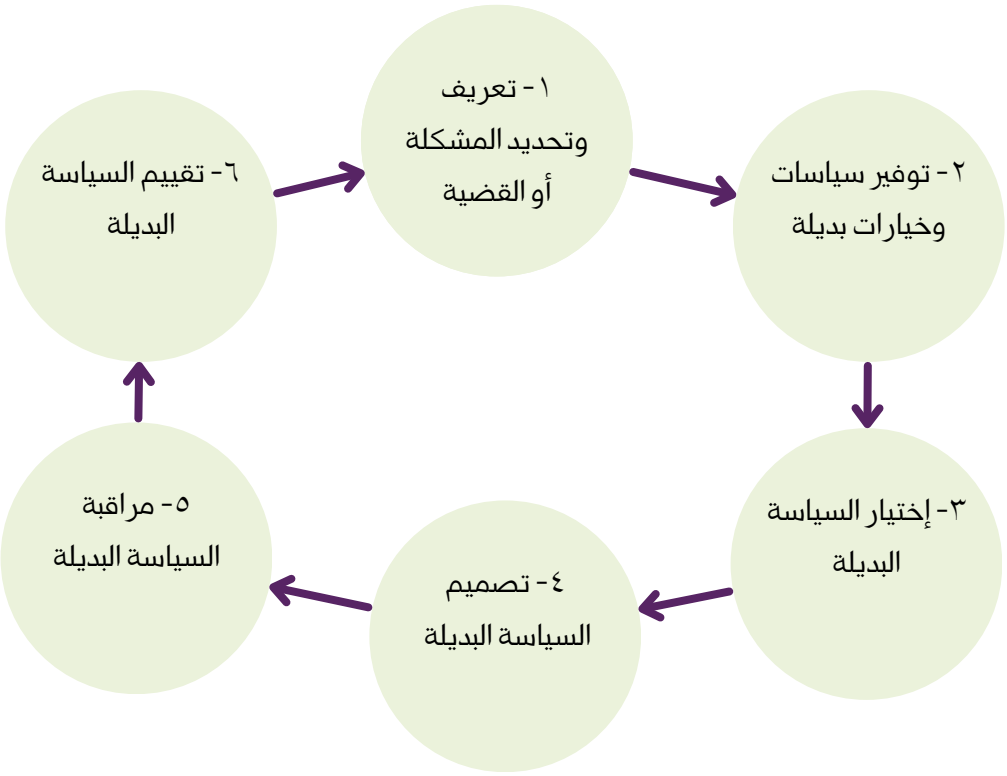

وبشكل سريع فإن الخطوات الستة تشمل:

١ - تبدأ **الخطوة الأولى** لدورة صناعة السياسات العامة بتحديد وإبراز الأسباب الجذرية للمشكلة وعواقبها في نهج مقنع شامل ومُلحَّ، والهدفُ الرئيسي من كتابة ورقة السياسات الموجزة هو أن يقتنع الجمهور المستهدف برأي المحلل/ة ويتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ التوصيات المطروحة من قبله/ها.

٢ - وتركز **الخطوة الثانية** على توفير سياسات وخيارات بديلة التي تقدم حلول للمشاكل الناتجة عن السياسات المنفذة حالياً.

٣ - أما **الخطوة الثالثة** فتركز على اختيار السياسة المناسبة بناء على معايير معينة منها أن تكون السياسة واقعية، وغير متفائلة بشكل زائد دون إمكانية حقيقية للتطبيق، ويجب أن تكون قابلة للتنفيذ.

٤ - وتأتي **الخطوة الرابعة** لتسلط الضوء على الإجراءات التي يتخذها صانع/ السياسات على تصميم السياسة من بعد الأخذ بمقترحات ورقة السياسة لتصبح سياسة عامة.

٥ - وتركز **الخطوة الخامسة** على مراقبة تنفيذ السياسة العامة البديلة من قبل الجهات المختصة والتي تم تبنيها على أساس النهج المقترح في ورقة السياسات الموجزة.

٦ - أما **الخطوة السادسة** والاخيرة فهي تركز على تقييم السياسة الجديدة لتحديد مدى نجاحها.

هيكل ومكونات أورق السياسة الموجزة

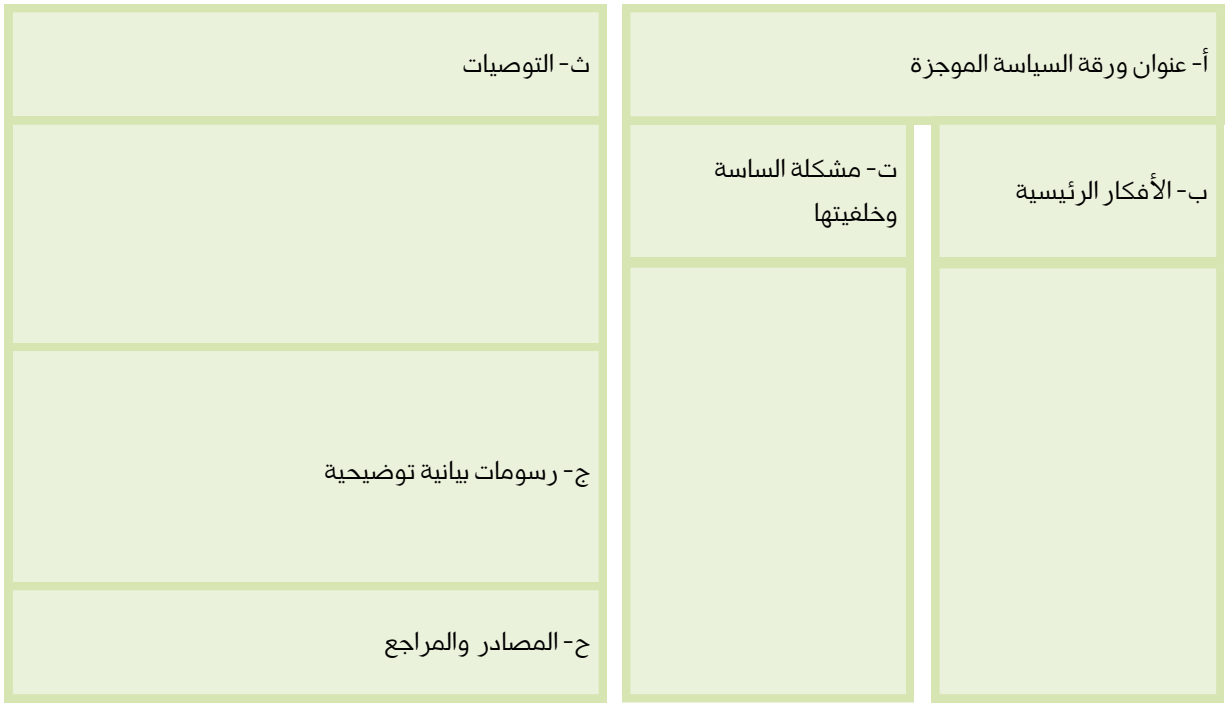

١ - عنوان ورقة السياسات

يجب أن يتضمن موجز السياسة عنوانًا واضحًا، ويفضل أن يكون عنوانًا جذابًا. حيث أن الملخص يستهدف صانعات وصانعي القرار وأصحاب المصلحة وهم في العادة غير متخصصين في المجال، فمن المهم التأكد من أن العنوان ليس تقنياً أو أكاديمياً بحتاً، و أن لا يكون مربكاً للجمهور المستهدف؛ لابد من تضمين كلمات "موجز السياسة" في المستند حتى يعرف القراء نوع المحتوى المتوقع.

٢ - الأفكار الرئيسية

هذا القسم يشبه قسم الملخص التنفيذي في مقال أكاديمي؛ يستخدم هذا القسم لتقديم لمحة موجزة عن التوصيات التي قدمتها في الملخص.

٣ - المشكلة وخلفيتها

يوفر هذا القسم السياق والمعلومات الأساسية لموجز السياسة، إنه قسم يهدف إلى إقناع الجمهور بأن القضية المعنية بحاجة إلى معالجة.

٤ - التوصيات

في هذا القسم ، يجب تحديد الخطوط العريضة للحلول الممكنة للمشكلة المعنية، والخروج بتوصيات و مسار عمل واضح ومحدد.

٥ - الرسومات التوضيحية

تتخلل أوراق السياسات الموجزة تصورات ورسومات توضيحية، تجعل البيانات أكثر سهولة للوصول إلى الجمهور الغير متخصص في المجال.

٦ - المصادر والمراجع

يقدم هذا القسم، قائمة بالمراجع المستخدمة في كتابة ورقة السياسة الموجزة، ويمكن أيضًا سرد الموارد الموصى بها في هذا القسم، والتي توجه القارئ إلى ورقة السياسة الأكثر تفصيلاً أو إلى معلومات أخرى ذات صلة.

تحديد الجمهور المستهدف

على عكس دراسات السياسات الطويلة، والوثائق التحليلية التي تستهدف المتخصصين و الخبراء، فإن ملخصات السياسات تستهدف أصحاب المصلحة غير التقنيين، و الذين قد لا يملكون الخبرة لكنهم مهتمين بقضية سياسية معينة.

من المهم تحديد جمهورك المستهدف بشكل صحيح من أجل ضمان أن ورقة السياسة الموجزة مصممة وفقًا لمعرفته واهتماماته؛ يمكن أن تساعدك الأسئلة التالية في تحديد أصحاب المصلحة في السياسة:

- من المجموعة المستهدفة؟
- ما هي سلطة إتخاذ القرار التي تتمتع بها هذه المجموعة؟
- ما هي المعلومات التي ستكون أكثر إثارة للإهتمام وذات صلة بهذه المجموعة؟

في بعض الحالات، قد يكون من المفيد سرد المنظمات أو الأفراد الذين يشكلون الجمهور المستهدف مع مراعاة خصائصهم أثناء الكتابة.

يجب عليكن أيضًا التفكير في أي قيود سياسية قد تؤثر على المجموعة المستهدفة:

- ما مدى احتمالية أن تتبنى المجموعة المستهدفة التغيير؟
- هل هناك أي قيود سياسية من شأنها أن تعيقك أو تساعدك في إقناع أصحاب المصلحة بدعم مبادرتك؟

إستخدام النمط الصحيح

بعد تحديد الجمهور المستهدف، استخدمي هذه المعلومات لتحديد النمط الذي في كتابة المستند؛يتم استخدام الملخص لإشراك هؤلاء الفاعلين وتحفيزهم على العمل، لذا تأكدي من أنه وثيق الصلة بهم قدر الإمكان، هناك خمسة اعتبارات أساسية من شأنها أن تحدد أسلوب موجز السياسة:

- **الخبرة**: ما هو مستوى الخبرة الفنية لدى الجمهور المستهدف ومدى معرفته بقضية السياسة؟ سيؤدي هذا إلى تحديد مقدار المعلومات الأساسية التي ستحتاجينها ومستوى المصطلحات التي ستضعينها، إذا كانت المجموعة جديدة او غير متخصصة نسبيًا فيما يتعلق بقضية السياسة، فقد تحتاج إلى قضاء المزيد من الوقت في تقديم المشكلة وشرحها؛ بشكل عام، يُنصح بالحد من المصطلحات التقنية إلى الحد الأدنى، خاصةً إذا كان هناك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والمشاركين في قضية السياسة.

- **السياق**: من المفيد جدا تحديد المصطلحات الشائعة التي يستخدمها جمهورك ودمجها في موجزك، سيساعدك هذا على التأكد من أن الملخص ذي صلة بالمجموعة المستهدف، قد يكون من المفيد إجراء بحث، لتحديد المواقف التي من المحتمل أن يتخذها أصحاب المصلحة، وكيف يمكنك استخدام هذه المعلومات لإقناعهم بدعم مقترح سياستك، قد تحتاجين إلى إقناع أصحاب المصلحة الذين يعارضون اقتراحك.

- **اسلوب الطرح**: سيتم قراءة الملخص من قبل جمهور غير مختص، لذلك من المهم الحفاظ على اللهجة المهنية والعملية بدلاً من الأكاديمية أو البيروقراطية[3]. وهذا يشمل التركيز على القضايا العملية والتوصيات، واستخدام لغة واضحة وبسيطة؛ أيضاً احرصي على عدم استخدام أسلوب غير رسمي، لأن هذا قد يقوض مصداقية عملك. قد يكون من المفيد أن تطلبي من شخص أخر تصحيح لغة وثيقتك.

- **الطول**: لا يزيد طول ملخصات السياسة بشكل عام عن أربع صفحات ، حيث من غير المحتمل أن يقرأ الجمهور المستهدف مستندًا طويلاً. قد تنتج مؤسستك ملخصات أطول قليلاً ، ولكن ضعي في اعتبارك أن المستندات التي تزيد عن ثماني صفحات قد تكون أكثر ملاءمة لأغراض اتصال مختلفة ، مثل دراسة أكثر تفصيلاً. يعد موجز السياسة فرصة للتعبير عن الحجة المحورية ، لذا تجنبي الانحراف المطول عن الحجة الرئيسية.

- **الرسومات التوضيحية**: من المهم أيضًا إنشاء مستند جذاب يحتوي على رسومات بيانية واضحة. لزيادة جمالية للمستند ، يمكنك أيضًا استخدام بعض الأشكال أو الرسومات البيانية . قد يكون من المغري جعل النص صغيرًا جدًا من أجل احتواء كل المحتوى على أقل عدد ممكن من الصفحات ، ولكن من المحتمل أن يكون هذا محبطًا للقراء. لدى معظم المنظمات إرشادات خاصة تحدد أسلوب كتابة الملخص. و هذا مهم لتحقيق الاتساق عبر المنشورات والتأكد من إبراز موجز السياسة لأصحاب المصلحة الذين قد تكثر المعلومات المعروضة عليهم من مجموعات متنوعة من المنظمات المختلفة [4]

3 Young, E. & Quinn, L. 2017. An essential guide to writing policy briefs. Berlin: International Centre for Policy Advocacy. https://www.icpolicyadvocacy.org/sites/icpa/files/downloads/icpa_policy_briefs_essential_guide.pdf [2019, October 16].
4 Ibid

صياغة الحجة

واحدة من أكثر الاستراتيجيات فعالية لكتابة الملخص هي البدء بالنتيجة، ثم شرح عملية البحث الخاصة بك. هذا هو السبب في أن العديد من المنظمات والهيئات تضع توصياتها وأفكارها الرئيسية في الصفحة الأولى من الملخص؛ في حين أن هذا قد يبدو متكررًا، إلا أنه طريقة جيدة لتعزيز حجتك والتأكد من أن القارئ قادر على تحديد أهم الرسائل في موجزك.

سيضمن استخدام الفقرات القصيرة والعناوين أيضًا أن يكون المنطق واضحًا؛ أحد الأساليب للتحقق من قوة حجتك هو أن تسألين نفسك ، "وماذا يعني هذا ؟" بعد قراءة كل فقرة[5]. إذا لم يكن من الواضح سبب رغبة جمهورك المستهدف في معرفة هذه المعلومات، فأعيدي كتابة القسم لتحسين الحجة.

توضح الأقسام الفرعية التالية بالتفصيل مكونات موجز السياسة المستخدمة لنقل الحجة المركزية، أي الأفكار الرئيسية وأسباب تغيير السياسة والتوصيات والتصورات.

الأفكار الرئيسية

هذا القسم هو ملخص موجز للتوصيات التي تقدمها في موجز السياسة. قد يكون من المفيد تخطي هذا القسم بسبب قيود عدد الكلمات مثلا، لكنه يلعب دورًا حيويًا في سهولة قراءة المستند الخاص بك.
ضعي في اعتبارك احتمال أن يكون لدى صاحب المصلحة، مثل صانع او صانعة السياسة، بضع دقائق فقط لجذب اللإهتمام لاقتراحك. يمكن أن يساعد قسم الأفكار الرئيسية القارئ في الحصول على نظرة عامة على عملك بسرعة. تؤكد العديد من المؤسسات على هذا القسم من خلال تمييزه بلون مختلف أو استخدام خط مختلف، تأكدي من أن هذا القسم بسيط وموجز وذو صلة، وأنه يقدم ملخصًا للحجة الرئيسية في المستند؛ بينما يظهر هذا القسم في الصفحة الأولى من موجزك، فمن الأسهل عمومًا كتابة الأفكار الرئيسية أخيرًا ، بمجرد أن يكون لديك فهم واضح لحجتك الخاصة.

مشكلة السياسة وخلفيتها

من المفيد عند بناء الحجة الأساسية لموجزك، تقسيم المحتوى إلى ثلاثة أقسام ذات صلة، أي خلفية قضية السياسة، والحلول الممكنة، والتوصية الخاصة بك؛ عند تغطية هذا المحتوى، فإنك تجيب على ثلاثة أسئلة لجمهورك المستهدف:

1. ما هي المشكلة التي يجب معالجتها؟
2. ما الذي يمكن فعله لحل المشكلة؟
3. كيف يمكن تنفيذ الحل المقترح في الملخص؟

5 FAO. 2011. Food security: communications toolkit. Rome: Food and Agricultural Organization of the United Nations. http://www.fao.org/3/i2195e/i2195e.pdf [2019, August 30].

يتمحور القسم الأول، حول قضية السياسة، أو المشكلة التي تحتاج إلى معالجة، ويوفر سياق المشكلة ويحدد الأسباب المحتملة، يجب أن تكون ملفتة للإنتباه لتحفيز القارئ على مواصلة القراءة.

يعد تحليل SWOT[7] سوات بمثابة إطار عمل مفيد للتفكير، في مشكلة السياسة، والتأكد من أن حلولك مجدية. SWOT هو اختصار للفئات الأربعة المدرجة في التحليل: نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات؛ يمكن رسمها على أربعة محاور، كما هو موضح في الشكل، وفقًا لما إذا كان تركيز الفئة على الاتجاهات الداخلية أو الخارجية ، والعوامل الإيجابية أو السلبية.

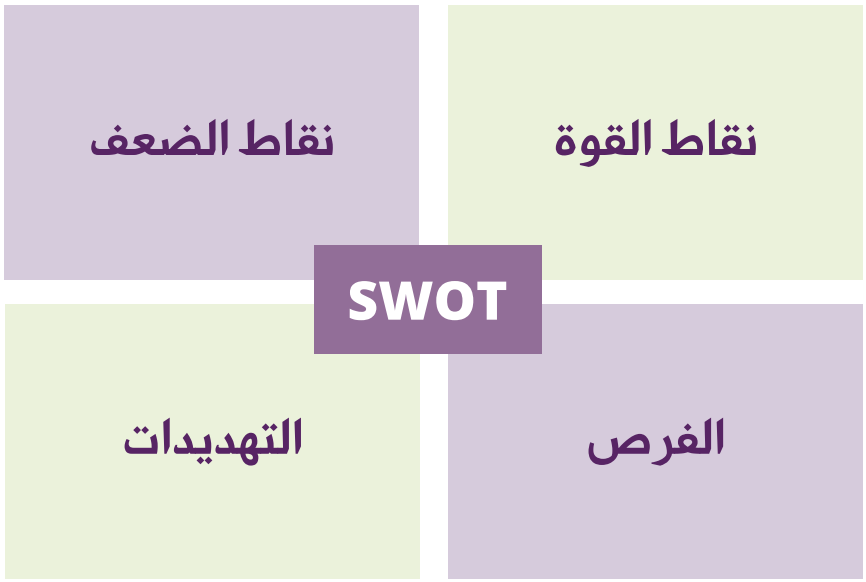

يتم إجراء تحليل SWOT بشكل عام لفريق أو منظمة معينة، وترتبط مناطق القوة والضعف بالبيئة الداخلية للمنظمة، في أقسام نقاط القوة والضعف، يجب عليك تحديد قدرة المنظمة على تلبية احتياجات السياسة الجديدة [8] على سبيل المثال، قد تستفيد المنظمة من مجموعة متنوعة من الموظفين المهرة ولكن قد يضعفها التمويل غير المستدام

الأجزاء التي تركز على البيئة الخارجية، هي التي تحدد الفرص والتهديدات، وتركز على عوامل خارج إمكانات المنظمة والتي يمكن أن تؤثر إيجابًا أو سلبًا على الاقتراح؛ يتضمن ذلك تحليلًا واسعًا للاتجاهات، مثل التغيير التكنولوجي والسياسة والاتجاهات الاجتماعية؛ على سبيل المثال، قد تكون الاتجاهات الاجتماعية والتكنولوجية الجديدة نحو الطاقة الخضراء فرصة لمبادرة الطاقة الشمسية، في حين أن لوبي النفط القوي قد يشكل تهديدًا. قومي بتجميع القضايا الأكثر صلة بالموضوع في القسم الأول من حجتك، مع تضمين أي دليل آخر يوضح أهمية أو إلحاح المشكلة [9]

6 FAO. 2011. Food security: communications toolkit. Rome: Food and Agricultural Organization of the United Nations. http://www.fao.org/3/i2195e/i2195e.pdf [2019, August 30].
7 للمزيد من المعلومات على اداة القوة والضعف للتحليل يرجى مراجعة صفحة 56 من دليل كتابة أوراق سياسية عامة ، منتدى البدائل العربي للدراسات
8 Start, D. & Hovland, I. 2004. Tools for policy impact: a handbook for researchers. London: Overseas Development Institute.
9 Young, E. & Quinn, L. 2017. An essential guide to writing policy briefs. Berlin: International Centre for Policy Advocacy. https://www.icpolicyadvocacy.org/sites/icpa/files/downloads/icpa_policy_briefs_essential_guide.pdf [2019, October 16].

التوصيات

بعد تحديد المشكلة، يجب عليك إبراز الحلول الممكنة للسياسة؛ في بعض الحالات، ربما تكون قد أجريت قدرًا كبيرًا من البحث حول الحلول البديلة[10]، ولكن سرد جميع النتائج التي توصلت إليها قد يكون مربكًا للجمهور. لهذا ننصح بما يلي:

- يجب عليك تقديم معلومات حول التبعات الإيجابية والسلبية المحتملة للحل، بالإضافة إلى التكاليف المحتملة.
- بعد تحديد المشكلة والعديد من الحلول الممكنة، قومي بتوفير قسم توصيات أكثر تفصيلاً. يُستخدم قسم التوصيات لإقناع القراء باتباع إجراءات السياسة المقترحة.
- لتعزيز حججك، يجب أن يتضمن هذا القسم تحديد ودحض أي حجج تتوقعها ضد اقتراحك.[11]
- في هذا القسم، ركزي على الخطوات المحددة التي يجب اتخاذها لتنفيذ الحل الذي تقترحينه، لكي يكون قسم التوصيات مفيدًا ، يجب أن يكون عمليًا وموثوقًا ومناسبًا.[12]
- يجب عليك تجنب التوصيات المثالية الغير قابلة للتطبيق أو تلك الأكاديمية التي يستحيل تنفيذها في الواقع.
- يجب عليك أيضًا التأكد من تقديم أدلة كافية لإثبات اختيارك للحل الصحيح وإقناع القارئ بأهمية توصيات سياستك.

الرسومات التوضيحية

ضعي في اعتبارك أنه في حين أن موجز السياسة مخصص لجمهور غير متخصص في المجال، فإن الممارسة الأكاديمية الجيدة لا تزال مهمة. الموجز ليس مقال رأي، وبالتالي يجب أن يكون مدعومًا ببحث قوي قائم على الأدلة. يجب عليك استخدام البيانات لإثبات حجتك وتوصياتك.

ضعي في اعتبارك ، مع ذلك ، أن الجمهور غير الفني قد يجد صعوبة في التعامل مع المفاهيم الإحصائية مثل المعاملات المعيارية ؛ لذلك ، عليك التفكير مليًا في الإحصائيات التي يجب تضمينها وكيفية تقديمها.
يمكن للأدوات الأخرى، مثل دراسات الحالة، أن تجعل البيانات أكثر ارتباطًا وتشجع القراء على اتخاذ الإجراءات.[13]
يمكنك استخدام تقنيات الرسوم البيانية لتقديم بياناتك بطريقة جذابة. تأكدي من أن كل رسم بياني او توضيحي له تسميات وعناوين واضحة لتوجيه القارئ.

10 https://www.afalebanon.org/wp-content/uploads/2018/02/2012_2013.pdf
11 Bardach, E. & Patashnik, E.M. 2016. A practical guide for policy analysis. 6th ed. London: SAGE publications.
12 FAO. 2011. Food security: communications toolkit. Rome: Food and Agricultural Organization of the United Nations. http://www.fao.org/3/i2195e/i2195e.pdf [2019, August 30].
13 Bardach, E. & Patashnik, E.M. 2016. A practical guide for policy analysis. 6th ed. London: SAGE publications.

مرفق رقم ١ : نموذج ورقة سياسات من اليمن

سياسات أولوية العدالة الإنتقالية الاستاذة حورية مشهور

الأولوية : وضع محددات دستورية وقانونية لرسم السياسات العامة بما يحقق المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية

فيما يلي سيتم وضع سياسات عامة حول أحد أهم أولويات العدالة الإنتقالية ألا وهو الإطار القانوني، والتي على أساسها سيتم تطبيق مقاربة العدالة الإنتقالية، كإحدى الوسائل الفاعلة لتحقيق السلام وتثبيته، وبدون هذا الأساس القانوني لا يمكن تطبيق هذا النهج .

تركز مقاربة العدالة الإنتقالية، على معالجة إنتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة النزاعات والصراعات المسلحة، التي تحدث على نطاق واسع أثناء الحروب الأهلية وتنهار مؤسسات الدولة خاصة مؤسسة العدالة، فتغيب أي فرص للضحايا للوصول إلى العدالة أو الحماية؛ وتتعرض فئات وشرائح اجتماعية واسعة لتلك الإنتهاكات إلا أن النساء والأطفال تكون أكثر الفئات تعرضاً لتلك الإنتهاكات؛ ففي حين يتجه الرجال إلى جبهات القتال الأمامية يكون المدنيين / المدنيات من النساء والأطفال وكبار السن، نساء و رجال والمعاقين والمعاقات هي أكثر الفئات تعرضاً لتلك الإنتهاكات و بعض تلك الإنتهاكات الجسيمة ،تصل حد التوصيف كجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وفقاً القوانين الدولية .
هذا ما حدث في اليمن خلال الست السنوات الماضي بل إن المدى الزمني لإنتهاكات حقوق الإنسان يمتد أيضاً إلى ما قبل هذه الفترة، هذا ما تم إثارته حينما بدأ النقاش يدور في اليمن خلال الفترة 2011- 2014 في حكومة الوفاق ، وفي المجتمع وفي مؤتمر الحوار الوطني حول أهمية معالجة انتهاكات الماضي منذ قيام الجمهورية اليمنية بل وحتى قبل قيامها في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل الوحدة (21 مايو 1990).

وكان الطرف المنتصر في تلك الصراعات المسلحة السابقة يصدر إعفاءً عاماً عن قيادات الطرف المهزوم ولكن لا تتم معالجات الإنتهاكات، ويظل الضحايا يدورون في دوائر مفرغة بحثاً عن العدالة دون جدوى، مما أدى إلى تراكم تلك الأزمات وانفجارها في اللحظة التأريخية التي وفرتها الإنتفاضة الشبابية الشعبية عام 2011 لتطفو مسألة العدالة الإنتقالية على السطح، وتجسد الإهتمام بها في مؤتمر الحوار الوطني ليتم مناقشتها رسمياً ومجتمعياً تحت غطاء ورعاية أممية .

إن تجسيد أسس العدالة الإنتقالية في مشروع الدستور الجديد وفي مشروع قانون العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية وكذلك في إتفاق السلام المزمع الوصول إليه لطي صفحة الحرب والصراع تعتبر ضمانة كاملة للتعامل بهذه المقاربة لمعالجة إنتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والواسعة، التي استهدفت بدرجة رئيسية معارضين ومعارضات، أو شرائح مجتمعية أو فئات بعينها لأسباب طائفية أو جيوسياسية أو لأسباب متعلقة بالنوع الإجتماعي كالإنتهاكات الجنسية التي استخدمت للإبتزاز والضغط والإخضاع .

طبقت أكثر من 40 دولة من الدول التي خاضت صراعات ونزاعات مسلحة وحدثت فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان هذه المقاربة منها دول في إفريقيا وامريكا اللاتينية مثل جنوب أفريقيا، رواندا، بروندي، زيمبابوي، والأرجنتين، وتشيلي وكولومبيا وغيرها لمواجهة استحقاقات حقوق الإنسان وتعويض الضحايا وجبر أضرارهم وترتيبات أخرى متعلقة بسيادة القانون.

وتتفاوت نسبة النجاح فيها من دولة إلى أخرى، وفي المنطقة العربية هناك تجارب أولية في المغرب وتونس فيها جوانب نجاح نسبية، ولكن تلك التجارب لم تتسم بشمولية المعالجة فمثلاً في المغرب لم يتم تغطية كافة القضايا والوصول لكل الضحايا ولم يتم إصلاح مؤسسي للمؤسسات التي كانت ضالعة في الإنتهاكات، وفي تونس واجهت هيئة الحقيقة والكرامة، صعوبة في تعويض كافة الضحايا بسبب صعوبات مالية، إضافة إلى تحديات أخرى هددت مرحلة التغيير برمتها .

وكانت اليمن قد قامت بإجراءات ملموسة منذ عام 2012 وحتى عام 2014 في هذا الإطار منها :

- إعداد مشروع قانون العدالة الإنتقالية، وفتح نقاش عام حوله إستناداً إلى قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ؛

- عقد مؤتمر إقليمي للعدالة الإنتقالية في يونيو 2014 صنعاء ؛

- تم مناقشة مقاربة العدالة الإنتقالية في مؤتمر الحوار الوطني ، وتم الوصول إلى قرارات ومخرجات في هذا السياق تهدف إلى إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ؛

- تم إتخاذ إجراءات ذات صلة بالعدالة الإنتقالية حتى قبل صدور القانون لظروف سياسية أستدعتها مرحلة الوفاق الوطني لتشجيع بعض المكونات، على الإنخراط بإيجابية في مؤتمر الحوار الوطني، ومن تلك الإجراءات إنشاء لجنتين للتعويض، في الجنوب حول المبعدين قسراً من وظائفهم في السلك المدني والعسكري وحول الأراضي المنهوبة، كما تم اعتذار الحكومة للجنوب عن حرب 1994 ولصعدة عن الصراعات المسلحة خلال الفترة 2004 – 2010. وتمت خطوات أولية بإتجاه الإصلاح المؤسسي إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بإستبعاد القادة العسكريين الذين كانوا محسوبين على النظام القديم وإنشاء لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في إدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان .

المبررات

- يكتم الآن الضحايا الآمهم وآناتهم لأنهم لا يعرفون إلى أين وإلى من يلجأون بسبب فراغ السلطة، أو سيطرة الجماعات المسلحة على مقاليد الأمور، وهي ذاتها الإمنتهكة لحقوق الإنسان، ولكن ما إن تصمت البنادق ويهدأ هدير المدافع، و يصمت أزيز الطائرات، وتبدأ أجهزة الدولة في العمل، سيبدأ الضحايا بالمطالبة بحقوق أُنتهكت، وكراماتٌ سُحقت، وبيوتٌ تهدمتْ، وأموالٍ سُلبت، مما يشكل تحدياً حقيقياً لمرحلة ما بعد الصراع .

- بعد الوصول إلى السلام ستظهر الكثير من التحديات والتي يمكن أن تشكل تهديداً وتحدياً لعملية السلام ومنها الإرث الثقيل لانتهاكات واسعة وخطيرة لحقوق الإنسان وبعضها قد تصل إلى التوصيف بأنها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، وبالتالي فإنها ستحتاج للمعالجة؛

- الخطوة الأولى ستقتضي عدم تأجيل هذه المقاربة إلى مابعد التوقيع على إتفاق السلام، بل ينبغي الشروع بها أثناء المفاوضات والمشاورات وإدماج العدالة الإنتقالية ومن منظور النوع الإجتماعي لتأخذ بالإعتبار احتياجات النساء في كل آليات بناء السلام وأهمها اتفاق السلام؛

- سيتم الإستناد في التعامل مع مقاربة العدالة الإنتقالية على المرجعيات الدولية الخاصة باليمن (قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان) وعلى المرجعيات الوطنية مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ومشروع الدستور الجديد ومشروع قانون العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية، مع الأخذ بعين الإعتبار مستجدات الست السنوات الماضية؛

- الإعلان المشترك الذي أعده مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن جريفيت وأشار إلى ضرورة تطبيق العدالة الإنتقالية، بما يعني أن الأمم المتحدة لن ترعى إلا سلاماً شاملاً وعادلاً يتضمن معالجة انتهاكات حقوق الإنسان ولن تستطيع تحمل مسؤولية سلام يمنح الأمان للمنتهكين والعفو عن جرائم وإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان .

السياسات

- مراجعة مسودة مشروع قانون العدالة الإنتقالية لعام 2014، وتطويعه للظروف المحلية حتى لا تتعقد عملية السلام على ألا يخل بجوهر المعايير الدولية للعدالة.

- فتح نقاش عام في مختلف وسائل الإعلام حول مشروع القانون على المستوى الوطني والمحلي وبمشاركة المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات النسوية ومنظمات الشباب.

- تقديم مسودة منقحة لمشروع قانون العدالة الإنتقالية بناءً على هذا النقاش العام لإستيعاب المستجدات منذ 2014 وحتى الآن لمجلس النواب لمناقشته وإقراره.

- إصدار رئيس الجمهورية لقانون العدالة الإنتقالية ليدخل حيز النفاذ والتطبيق .

- تشكيل آليات العدالة الإنتقالية بعد صدور القانون (هيئات كشف الحقيقة وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي على أن تكون النساء ممثلات فيها بما لايقل عن 30% وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني) .

- وضع الترتيبات الضرورية للمصالحة الوطنية .

آليات التنفيذ

- إصدار رئيس الجمهورية لقرار جمهوري بإنشاء هيئة المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية مع ضمان أن تمثل النساء في عضويتها بما لا يقل عن 30% .

- يقوم خبراء / خبيرات هيئة المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية تحليل الوضع الراهن للأخذ بعين الإعتبار مستجدات النزاع منذ إندلاع الحرب ، ويمكنهم الإستعانة بخبراء/ خبيرات من خارج الهيئة في مجالت مختلفة، القانون، علم النفس، حقوق الإنسان، الإقتصاد وغيرها.

- وضع خطة للحشد والمناصرة والتأييد لعمل هيئة المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية.

- وضع خطة إعلامية شاملة تعزز الوحدة الوطنية وإعادة رتق النسيج الإجتماعي الذي مزقه الصراع.

- شروع الهيئة في تلقي الشكاوى والبلاغات من الضحايا أو أسرهم أو وكلائهم واستدعاء المدعي عليهم.

- تقوم الهيئة بحصر أطراف الصراع الذين أرتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو جماعات مسلحة، و تحديد الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برناج العدالة الإنتقالية (خبراء / خبيرات في مجال القانون، حقوق الإنسان، الإقتصاد، علم النفس، إعلام، قيادات سياسية، قيادات مجتمع وغيره) .

- حصر الضحايا بما فيهم الضحايا من النساء والفتيات، ومن بعض الفئات الأكثر تضرراً كالنازحات، اللاجئات، اللاتي تعرضن للإخفاء القسري وللإعتقالات التعسفية وللإعتداءات الجنسية.

- حصر المناطق الأكثر تضرراً من النزاع المسلح حيث سيتطلب ذلك إيلائها عناية أكبر عند إعادة الإعمار .

- اتخاذ التدابير اللازمة للمساءلة والبدء في جلسات استماع علنية أو سرية وفقاً لطبيعة القضايا ورأي الضحايا بالقبول أو الرفض .

- إتخاذ كافة التدابير لضمان سرية جلسات الإستماع والمساءلة في الإنتهاكات ضد النساء والأطفال خاصة في الإنتهاكات الجنسية حفاظاً على كرامة النساء والأطفال وعدم تعريضهم للنبذ الإجتماعي.

- رعاية الهيئة للمصالحات الفردية بين الضحايا والمنتهكين وإغلاق ملفات الشكاوى وتحقيق التسامح والمصالحة في حالة اعتراف المنتهكين والإعتذار والإلتزام بعدم التكرار ورضا الضحايا، وفي حالة التشدد والتعسف والإنكار يتم الإحالة إلى العدالة الجنائية.

- رعاية الهيئة للمصالحات الفردية بين الضحايا والمنتهكين وإغلاق ملفات الشكاوى وتحقيق التسامح والمصالحة في حالة اعتراف المنتهكين والإعتذار والإلتزام بعدم التكرار ورضا الضحايا، وفي حالة التشدد والتعسف والإنكار يتم الإحالة إلى العدالة الجنائية .

- وضع خطط التعويضات المادية وتقدير الميزانيات لذلك، إضافة للتعويضات المعنوية كالإعتذار، ورد الإعتبار والتخليد في الذاكرة الوطنية وضمان التعويض المتساوي بين الرجال والنساء .

- إنشاء صناديق التعويض بدعم إقليمي ودولي حيث أن التعويضات لن تقتصر على الأفراد بل ستشمل مناطق تم استهدافها وتدمير منشآتها المدنية وبُناها التحتية .

- رعاية الهيئة للمصالحات الفردية بين الضحايا والمنتهكين وإغلاق ملفات الشكاوى بقناعة ورضى الطرفين / الأطراف .

- الوصول إلى مصالحة وطنية شاملة يعلن عنها رئيس الجمهورية لحشد الناس لطي صفحة الماضي والإستمرار في إصلاح الحاضر والمضي إلى المستقبل دون ضغائن أو أحقاد أو رغبات في الثأر والإنتقام .

فترة التنفيذ :

تتزامن عادة برامج العدالة الإنتقالية مع المرحلة الإنتقالية والتي تمتد من سنتين إلى ثلاث سنوات (حسب إتفاق السلام) كأقصى حد ولكن قد لا تكون هذه الفترة كافية خاصة فيما يتعلق بإعادة البناء والإعمار أو الإصلاح المؤسسي للمؤسسات التي كانت ضالعة في الإنتهاكات كأجهزة الجيش أو الشرطة أوالقضاء أو الجماعات المسلحة غير الرسمية وإصلاح برامج الإعلام والتعليم فتمتد إلى ما بعد المرحلة الإنتقالية .

المسؤولون عن التنفيذ :

- السلطة التشريعية (مناقشة مشروع القانون وإقراره ومناقشة مشروع الدستور الجديد متضمناً بنوداً خاصة بالعدالة الإنتقالية ثم المصادقة عليه بعد الإستفتاء) .

- رئيس الجمهورية المصادقة على القانون وإصداره .

- الإستفتاء على مشروع الدستور الجديد (نهاية المرحلة الإنتقالية إستعداداً للإنتقال للمرحلة الدائمة).

- حكومة المرحلة الإنتقالية (وزارة الشئون القانونية، المالية، حقوق الإنسان، العدل، الداخلية، الدفاع، الخارجية، الشئون الإجتماعية والعمل، الإدارة المحلية، الصحة، التعليم والإعلام)

- المجتمع المدني (منظمات نسائية، شبابية، تمثل الأقليات، والفئات والمناطق الأكثر تضرراً).
- هيئة المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية .
- التحالف العربي خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات وغيرها من الدول للدعم المالي .
- المجتمع الدولي الراعي للسلام والعودة إلى المسار السياسي في اليمن للدعم المالي واللوجستي .

مرفق رقم ١ : نماذج أوراق سياسات موجزة من العالم

اطلع على أوراق السياسات الموجزة التالية. باستخدام ما تعلمته، قم بتقييم الأوراق التالية:

موجز السياسات: العنف ضد النساء والفتيات وجائحة كوفيد 19 في المنطقة العربية

موجز السياسات العامة: من العدالة الاجتماعية المنشودة إلى مفهوم اللامساواة